بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain

BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

October 2000. Issue No. 213

العدد ٢١٣، أكتوبر ٢٠٠٠م، رجب/شعبان ١٤٢١ هـ

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

التغيير المطلوب لا يمكن تجاوزه، والنظام يطوي ملف الاصلاحات

لم يعرف احد بعد مغزى الحملة الحكومية لجمع التوقيعات ووثائق «الولاء» التي قامت بها العائلة الخليفية الحاكمة في الشهور الاخيرة. فهل يقصد منها فرض واقع جديد على الناس يجبر فيه المواطن على التفوه بالولاء لرموز العائلة حتى لو كانوا اطفالا؟ فقد وزعت الاوراق بأعداد هائلة على دوائر الحكومة وطلب من موظفي الدولة توقيعها وتسليمها الى الحكومة، وسوف يقوم جهاز التعذيب باحصائها واتخاذ ما يلزم بحق من لم يستجب لها. مهزلة لم يمارسها سوى أشد الانظمة قمعا واستبدادا. وفي قرارة كل مواطن شعور بيأس النظام من حب الناس له، فهو مكروه ومرفوض خصوصا منذ ان تخلى عن القانون والدستور وأصر على انتهاج سياسات الاستبداد والتعذيب. وما تزال حملات جمع التوقيعات متواصلة، ومعها جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب.

وقد لوحظ ان العائلة الخليفية سعت لاستغلال الخلاف الحدودي مع قطر لاجبار ابناء البحرين على توقيع صكوك الولاء، لعلمها ان ايا منهم لن يساند النظام في سياساته الداخلية التي تميزت بالارهاب ضد المواطنين. وعرفت المنظمات الحقوقية الدولية بهذا التعذيب الجماعي للمواطنين، واعتبرته ظاهرة خطيرة تعيد الى الاذهان الاساليب التي اتبعتها الانظمة القمعية الاستبدادية في العالم بسبب شعورها بالجريمة. هذا في الوقت الذي دعا فيه رموز الحكم اكثر من مرة الى «وحدة» مع قطر، فكيف يمكن التوفيق بين هذين المسارين: مسار التعبئة والتحريض ضد قطر، ومسار التوحد معها؟ النظام يمنع مناقشة متناقضاته. فما دام مسيطرا على الوضع السياسي في البلاد فلن يسمح لاحد باثارة اسئلة محرجة من هذا النوع. والملفت للنظر ان العائلة الخليفية تسعى منذ كارثة طائرة طيران الخليج المنكوبة لاعادة طرح صورة جديدة لها في الواقع البحريني بدلا من الصورة الحقيقية التي كشفتها سياسات التعذيب والقمع خلال السنوات الماضية، مع عدم تغيير اي من سياساتها. فهي تتظاهر بالتواصل مع ابناء البحرين مع استمرارها في استقدام المرتزقة الاجانب، وهي تتباهى بالانفتاح السياسي لكنها تصر على عدم الاستجابة لمطالب المواطنين. وتطرح مشروع الحريات الصحافية فترة لكنها تبادر لقمع كل من كتب كلمة خارج التمجيد بالنظام.

وقد جاء طرد د. هلال الشايجي من منصبه كرئيس تحرير لصحيفة «اخبار الخليج» الحكومية ليؤكد غلق الكوة الصغيرة التي فتحت في عالم الصحافة والتي سمح من خلالها بابداء وجهات النظر الموضوعية. فاذا بمن صدق النظام في ذلك يجد نفسه مطاردا في وظيفته ومهددا بالقمع، كما حدث للكاتبين علي صالح وحافظ الشيخ صالح. وجاءت قضية الندوات المفتوحة التي عقدت بالنادي الاهلي او نادي الخريجين، فالغيت تماما ومنع اي مواطن من التحدث علنا خارج ما يسمح به رئيس الوزراء. وكان عقد هذه الندوات في بداية الامر يشكل جانبا من «الانفتاح» الذي انتهجه الامير بعد مجيئه الى الحكم، لكن قرار رئيس الوزراء جاء ليصادر كل ما سمح به. وعادت البحرين مجددا الى عالم الصمت، حيث يمنع اي مواطن من التطرق للسياسة الا في اطار ما يسمح به رئيس الوزراء وجهاز التعذيب التابع له. وهكذا يخيم كابوس الظلم الخليفي مجددا على اجواء البلاد، وتسد كل منافذ الانفتاح والنقاش الحر، وتفتح ابواب السجون لمن يخالف ذلك. ويتم التجديد لمملكة الصمت التي فرضت على البلاد بالحديد والنار. فهل يقبل ابناء البحرين بذلك؟

الحكومة تعول على الخبرات التي اكتسبتها خلال سنوات الانتفاضة من اساليب المراوغة والتظاهر باللين مع ممارسة القمع على اوسع نطاق. وتعتقد ان الزمن سيكون لصالحها، فاذا تجاوزت عقدة الانتفاضة فلن يكون وضعها مهددا في المستقبل القريب. وتعول ايضا على ان الذين اعتقلوا وتخرجوا من مدرسة السجن قد «تعهدوا» بالتنازل عن حقوقهم المشروعة ووافقوا على عدم التدخل في السياسة. كما ترى ان الشركات الاجنبية التي تقدم لها المشورات قد طرحت اطارا جديدا للتعاطي مع قضية الشعب وبالتالي، فليس هناك امكان لتوتر الاوضاع مجددا. وهناك قوات الشغب الاجنبية وقوات الامن التي يديرها الاجانب، وهي قطاعات مضمونة الولاء ولا يمكن ان تشكل تهديدا لحكم رئيس الوزراء. وتعتقد ان فرض هذا الستار الحديدي على البلاد سوف يؤدي في النهاية الى تراجع الحركة السياسية، وان بامكانها اغراء بعض عناصر المعارضة بالانحياز الى جانبها. هذه الآمال هي التي دفعت العائلة

التتمة ص ٨

○ يسود البلاد حاليا شعور عام بالاستياء من سياسة فرض الولاء للعائلة الحاكمة بالقوة على المواطنين. وقد قامت الحكومة بتوزيع اوراق مطبوعة بشكل رسمي على موظفي عدد من الوزارات وكذلك في المدارس والشركات لتوقيعها من قبل المواطنين. كما نظمت تجمعا باسم عمال البحرين اعتبره المراقبون فاشلا من حيث العرض والمحتوى والحضور. وفرضت الحكومة على مواطني المنطقة الشمالية زيارة رسمية للامير لاشغالهم عن المطالبة بالحقوق المشروعة. واجبرت الاطفال على الوقوف على الشارع العام والتلويح بالاعلام واظهار الفرح.

○ بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني، عقدت بمجلس اللوردات البريطاني في ٣٠ اغسطس ندوة مهمة دعا اليها اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان. وتحدث في الندوة بالاضافة الى اللورد ايفبوري الدكتور منصور الجمري. وحضرها عدد من الصحافيين والسياسيين ونشطاء حقوق الانسان. وبالمناسبة بعثت منظمات عديدة رسائل الى حكومة البحرين تطالبها فيها باعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني واحترام حقوق الانسان. ومن تلك المنظمات: الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب ومنظمة حقوق الانسان في البحرين. وكان عدد من البرلمانيين البريطانيين قد وقعوا عريضة مهمة حول الوضع في البحرين وطرحوا المطالب نفسها. ووقع تلك العريضة ١٦ برلمانيا ممن فشلت الحكومة في شراء ضمائرهم ومواقفهم. وفي نيوزيلاندا، وقع عدد من السياسيين والبرلمانيين والمهنيين عريضة مهمة بعثوها بالبريد المسجل الى حكومة البحرين. وكان من بين الموقعين نائب رئيسة الوزراء ووزير آخر بالحكومة. كما وقعها عدد من اعضاء البرلمان النيوزيلاندي والاكاديميين وناشطي حقوق الانسان. ونشرت وسائل الاعلام الدولية مقالات عديدة لمعارضين بحرينيين من بينهم عبد الرحمن النعيمي و د. يعقوب الجناحي، والاستاذ احمد الذوادي، والاستاذ عبد الهادي الخواجة، والاستاذ هاني الريس و د. سعيد الشهابي، وكلها يستعرض اوضاع البلاد الحالية ويطالب بالحقوق المشروعة. ووقع عدد من الشخصيات الوطنية في الخارج بيانا مشتركا بالمناسبة اعتبر ذا اهمية خاصة، اذ اكد المطالب المعروفة وعكس التلاحم الوطني بين كافة القطاعات المعارضة. وبثت وكالات الانباء العالمية خبر البيان بشيء من التفصيل.

○ في المنامة أصدر رئيس الوزراء قرارا بطرد د. هلال الشايجي من منصبه كرئيس تحرير لجريدة «اخبار الخليج» اليومية. ولم تعرف الاسباب. وتزامن مع ذلك تقليص الحريات الصحافية ومنع عدد من كتاب الاعمدة من التعرض للاوضاع القائمة او التطرق للقضايا الديمقراطية. وبدأت الحكومة تتحرش ببعض هؤلاء الكتاب، فقامت بالتحقيق مع الكاتب حافظ الشيخ حول ما جاء في مقالاته.

○ امعانا في القمع، واستباقا لأي تحرك مستقل، أعلنت الحكومة انها انشأت لجنة للصحافيين البحرينيين تابعة لوزارة الاعلام. ووضعت لها لوائح تمنعها من التطرق للاوضاع السياسية المتردية في البلاد، الامر الذي دفع بعض الصحافيين لمقاطعتها وانتقادها. وفرضت الحكومة على اللجنة صحافييها بطريقة استفزازية ومهينة، وذلك لمنع استقلال اللجنة وضمان ولائها للنظام.

○ استمرت الاعتقالات التعسفية خلال الشهر في عدد من المناطق من بينها كرانة والديه وعراد وابوقوة. واكدت التقارير الواردة من غرف التعذيب تعرض المعتقلين للتعذيب الوحشي، في الوقت الذي قالت فيه ايضا ان كلا من الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته قد نقلوا الى زنزانات انفرادية وان بعضهم يعاني من المرض بسبب سوء المعاملة.

○ استسخف المراقبون خطوة الحكومة بتعيين يهودية ومسيحي اعضاء بمجلس الشورى، وقالوا ان هذه الخطوة لن تضفي شرعية دولية على المجلس الشكلي، ولن تقنع الجهات المعنية بجديدة النظام في التحول نحو الديمقراطية.

دقيقة حداد على ارواح ضحايا الطائرة بندوة مجلس اللوردات البريطاني

عقدت في ٣٠ اغسطس الماضي بمبنى مجلس اللوردات البريطاني ندوة مهمة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد دستور دولة البحرين. وشارك في الندوة عدد من السياسيين والاعلاميين والمهتمين بالمنطقة. وقد استهل اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، الندوة بمداخلة حول الوضع في البحرين. فبعد الترحيب بالحاضرين قال ان هذه الندوة تعقد بمناسبة تعليق العمل بدستور البحرين، حيث عادت البحرين منذ ذلك الوقت الى استبداد الحكم الوراثي الديكتاتوري، مثلما كان الوضع في بريطانيا قبل ٧٠٠ سنة، فالحاكم يصدر اوامر اميرية مثلما كان يفعل مجلس الدولة البريطاني في العصور الغابرة. وقام الحاكم بتعيين الوزراء والقضاة والمسؤولين واغلبهم من اقاربه. وعندما جاء الا مير الحالي الى الحكم اطلق وعودا كثيرة وتحدث عن الاخوة والصداقة والاسرة الواحدة، واطلق مبادرات لتحسين اوضاع حقوق الانسان والديمقراطية، وأطلق مئات المعتقلين. ولكن القوانين التعسفية بقيت مكانها ولم تغير حتى الآن. وبرغم تشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان فانها لم تقم بأي شيء، وأتمنى من الحاضرين ان يقولوا ماذا فعلت تلك اللجنة اذا كانت لديهم معلومات اخرى. وقد رحبت الحكومة البريطانية بالخطوات التي اتخذتها الحكومة البحرينية ومنها الغاء التحفظ على المادة ٢٠ من قانون منع التعذيب. ولكن السيد نايجيل رودلي، المقرر الخاص حول التعذيب، ذكر في تقريره للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ان التعذيب مستمر، وعبر عن أسفه لعدم استجابة حكومة البحرين لطلبه زيارة البلاد. وبرغم ما قيل عن تقاعد الضابط البريطاني، ايان هندرسون، فما يزال له نفوذ في اجهزة الامن والاستخبارات. ويعتبر بعض الوزراء هنا ان وعد رئيس الوزراء باجراء انتخابات لمجلس الشورى بعد اربعة اعوام، «تغيير كبير». انني حزين جدا لان هذا موقف رخيص. وقد بعثت لجنة العريضة الشعبية رسالة الى وزارة الخارجية بالمناسبة، جاء فيها تأكيد على فصل السلطات وطلبت من الحكومة بدء حوار حول الوضع الراهن. وانا أؤيد ذلك تماما. وارحب بمبادرات السيد بيتر هين الذي عرفته منذ اكثر من ثلاثين عاما مناضلا من اجل حقوق الانسان في جنوب افريقيا. الفرق بيني وبينه انه يقول ان علينا الترحيب بكل خطوة يخطوها الامير، لكنني ارى ان الديكتاتوريين يجب ان يشجبوا لكي يبدأوا التغيير.

وثمة نقطة اخرى اود التطرق اليها وهي استمرار الاعتقال التعسفي. فمجموعة العمل التابعة للامم المتحدة حول هذا الموضوع تعتزم زيارة البحرين في مطلع ٢٠٠١، وآمل ان لا يتم تأجيل الزيارة من قبل حكومة البحرين. فالاعتقال التعسفي مستمر، كما هو الحال مع السيد عبد الوهاب حسين الذي قضى اكثر من خمس سنوات في الاعتقال بدون تهمة او محاكمة. وبرغم نداءاتنا المتكررة لوزارة الخارجية حول هذا المناضل، فان كل ما سمعناه منهم يتعلق بظروف الاعتقال وليس بمبرراته. اننا نطالب وزارة الخارجية بالاهتمام بشكل اكبر بمثل هذه القضايا الا نسانية.

اما بالنسبة لاعتقال الاطفال فتقول وزارة الخارجية ان الاطفال المعتقلين قاموا باعمال عبثية، وان الشرطة تتصل بذويهم حال اعتقالهم. لكن ذلك لا يتطابق مع المعلومات المتوفرة لدينا. فهل تعتبر وزارة الخارجية ان كتابة الشعارات السياسية على الحيطان اعمال عبثية؟ وتقول عائلات هؤلاء الاطفال انهم لا يعرفون باعتقال ابنائهم الا بعد فترة من الاعتقال وليس مباشرة. والاعتقال بهذه الطريقة ينطوي على مخاطر للاطفال من بينها اساءة معاملتهم. ويذكر السيد نايجيل رودلي عشرات الاطفال الذين تعرضوا للاعتقال العام الماضي. كما ان المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT أحصت اسماء عدد كبير من الاطفال المعتقلين. وقد بعثت المنظمة الى الامير رسالة بالذكرى الخامسة والعشرين لحل المجلس الوطني تطرقت فيها الى الميثاق الدولي حول حقوق الطفل وضرورة حماية حقوقه. انني لا اعتقد ان الكتابة على الجدران جريمة كبيرة بل هي محاولة للتعبير عن الرأي في غياب وسائل التعبير الحرة. كما سبق ان ناقشنا محكمة امن الدولة الجائرة وشجبت منظمات حقوقية كثيرة اجراءاتها التي تفتقر الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، خصوصا عندما تقوم بمحاكمة الاطفال. وتقول سفارتنا في المنامة انها ليست على علم بان هذه المحكمة اصدرت احكاما جائرة بحق اطفال، لكنني بعثت رسالة الى وزارة الخارجية وقلت لهم بان حقوق الطفل هي حقوق الجميع واننا قلقون من غياب العدالة بحق الاطفال، وطلبت منهم ان يكون هناك سجل للاطفال. فحكومة البحرين لم تقدم اي تقرير الى اللجنة المعنية بمعاهدة حقوق الطفل، وهي مشكلة بحد ذاتها.

وقبل ان انتهي اود الاشارة الى بعض النقاط: اولا: بعد ٢٥ عاما، ليس هناك مؤشر للعودة الى الدستور وانتخاب المجلس الوطني، وان اجراء انتخابات لمجلس الشورى بعد اربعة اعوام يؤكد عداء الحكومة للاعلان العالمي لحقوق الانسان.، ضرورة العودة الى حكم القانون، ضرورة وقف الاعتقال التعسفي المتواصل بشكل جديد حيث تقوم اجهزة الاستخبارات باعتقال الابرياء فترة قصيرة ثم تطلق سراحهم قبل ان تتمكن اللجنة الدولية للصليب الاحمر من تسجيلهم، ان التعذيب مستمر ولكن النظام اتخذ خطوات لمنع الوفاة في السجن، ان حرية التعبير غائبة، وكذلك الابعاد القسري للمواطنين.

ثم قدم اللورد ايفبوري الدكتور منصور الجمري ليتحدث بالمناسبة. وقبل ان يبدأ الحديث وقف الحاضرون حدادا على ارواح ضحايا الطائرة المنكوبة. وقال الدكتور الجمري ان ما يحدث في البحرين لغز لا يمكن حله بسهولة. فقد رحبت المعارضة بتصريحات الامير، لكن الخطوات التي اتخذت حتى الآن لا تتناسب مع الطموحات. فمثلا تم تشكيل مجلس القضاء الاعلى، وقد جاء متأخرا اكثر من ربع قرن، حسب تعبير احد كتاب الاعمدة البحرينيين، وانه متناقض مع دستور البلاد. فليس له سلطات قضائية، بل هو هيئة استشارية لوزير العدل الذي هو صاحب الكلمة الاخيرة. تحدثوا عن انتخابات بلدية، لكن المجالس البلدية كانت قائمة في البلاد في بدايات القرن الماضي خلال الحكم البريطاني، وظل معمولا بها ثلاثين عاما. وقد طرح رئيس الوزراء مشروع المخاتير، وهذا النظام كان معمولا به بعد حل المجالس البلدية في منتصف الخمسينات. وعين رئيس الوزراء ١٨ مختارا للمنامة ومثلهم للمحرق، ويتوقع ان يقوم بتعيين آخرين للمنطقتين الشمالية والغربية. وهؤلاء موظفون لدى وزارة الداخلية ولهم خمس وظائف منها الحفاظ على الامن وضمان ولاء المواطنين للعائلة الخليفية الحاكمة. وقد أعطي المختار الذي يعينه رئيس الوزراء صلاحيات اكبر من صلاحيات عضو المجلس البلدي المنتخب، ويتوقع ان يكون هناك تضارب في مهماتهما. وبرغم ان رئيس الوزراء عين اعضاء لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى فان هذه اللجنة ليس لها صلاحيات او انشطة. فعندما قررت الاحتفاء بالعاشر من ديسمبر كيوم عالمي لحقوق الانسان تدخل رئيس الوزراء ومنعها من ذلك. وفي مارس الماضي امر المعذب المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة اعضاء اللجنة اصطحابه الى جنيف للدفاع عن الحكومة خلال الدورة السنوية للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وفي خطابه بمناسبة ١٦ ديسمبر دعا الامير الى «تفعيل» اللجنة لعلمه انها غير فاعلة ابدا.

كانت القضايا السياسية من اختصاص جهاز الامن، اما الآن فالشرطة تمارس تلك الصلاحيات حيث زودت مراكزها بوسائل التحقيق والتعذيب. وفي الشهر الماضي قال الامير في مقابلة مع محطة CNN الامريكية انه يرغب في قيام انشطة مفتوحة مثل الندوات الحرة وغيرها، ولما نظمت ندوة لمناقشة الحقوق الدستورية للمواطنين لتجرى في ٨ اغسطس تدخل رئيس الوزراء والغاها قبل يوم من الموعد المحدد لها. وفي ٣١ يوليو الماضي قدمت اللجنة العامة لعمال البحرين مطالب محددة الى رئيس الوزراء تتعلق بحقوقهم المشروعة، فاستدعاهم وزيرا العمل والداخلية واخبراهم برفض جميع مطالبهم. فماذا نفهم من ذلك؟ قد تكون هناك نوايا حسنة لدى الامير لكننا لم نر شيئا من ذلك في الواقع، فما تزال عملية ابعاد المواطنين مستمرة وما يزال الاطفال والابرياء يعتقلون بشكل منتظم.

بعد ذلك علق اللورد ايفبوري قائلا: نسمع شيئا ونرى شيئا آخر. ثم اشار الدكتور الجمري الى تجمع الولاء الذي كان مزمعا عقده في ٥ سبتمبر والى محاولات جمع توقيعات المواطنين لدعم الامير في الخلاف ضد قطر. وقال اللورد ايفبوري انه ليس مطلعا على ملف الخلاف الحدودي البحريني – القطري، فذلك متروك لمحكمة العدل الدولية التي تنظر في القضية. وليس هناك مجال للمواقف السياسية للتأثير على قرارات المحكمة. فمن يؤمن بحرية القضاء لا يسعى للتأثير على حريته، فأنا ضد اثارة مشاعر الناس من اجل اهداف سياسية. واشار الدكتور الجمري الى تعيين نساء في بعض الوظائف الرسمية قائلا ان التعيينات المهمة اقتصرت على نساء العائلة الحاكمة. واشار اللورد ايفبوري الى اعضاء البرلمان البريطاني الذين يذهبون الى البحرين على نفقة الحكومة ويحصلون على هدايا ثمينة ثم يرجعون ليكيلوا المديح للنظام، بينما مسؤولو منظمة العفو الدولية لم يفسح لهم المجال للتحرك عندما ذهبوا الى البلاد العام الماضي، وطلب منهم حصر اتصالاتهم بالمسؤولين الحكوميين. وأشاد بتقرير حقوق الانسان الذي تصدره وزارة الخارجية الامريكية بينما اقتصر تقرير حقوق الانسان الصادر عن الخارجية البريطانية على الاشادة بالخطوات التي اتخذها الامير بدون التطرق الى الجوانب السلبية. وبخصوص التعاون العسكري بين بريطانيا والبحرين قال اللورد ايفبوري انه لا يحبذ ذلك: «نحن نشارك بشكل او آخر ف يانتهاكات حقوق الانسان هناك، ولا يجوز بيع الاسلحة التي تستعمل للقمع الداخلي».

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ٢٠٠٠

٢٩ أغسطس

● فيما يستمر حداد شعب البحرين على ضحايا طائرة طيران الخليج المنكوبة يوم الاربعاء الماضي، تتواصل الاشاعات حول ظروف سقوط الطائرة، خصوصا مع الصمت الحكومي على ذلك. وقد انتهت مجالس الفاتحة وسط مشاعر الحزن الشعبية وتجلى التضامن الوطني ازاء الكارثة بشكل منقطع النظير، وعاشت البلاد اياما من التواصل بين المواطنين الذين تنقلوا بين مجالس العزاء ووفروا لعائلات الضحايا قدرا كبيرا من المواساة، حتى شعر الجميع انهم جميعا منكوبون بما حدث. وبرغم ان الضحايا ذهبوا الى ربهم فان هناك رغبة شعبية لمعرفة حقيقة ما حدث خصوصا مع استمرار اللغط والاشاعات التي يصعب تصديقها او تفنيدها، والتي لا تجدي شيئا ما لم تكن موثقة. وناشدت المعارضة الجهات المختصة الاسراع في الكشف عن الحقائق للتخفيف من معاناة عائلات الضحايا ووضع حد للأقاويل المنتشرة في الشارع البحريني.

● وعلى صعيد آخر استمر التفاعل الدولي مع الذكرى الـ ٢٥ لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور. فقد أصدرت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان FIDH رسالة مفتوحة الى امير البلاد عرضت فيها تطورات الوضع البحريني منذ ايام الحماية البريطانية. وجاء في الرسالة: «ما يزال التعذيب والمعاملة السيئة تمارسان بشكل روتيني في السجون. ومنذ توقيع بلادكم على معاهدة منع التعذيب، لم يتم تطوير قوانين البلاد، وبقيت المعاهدة خارج اطار التنفيذ. واستمرت المحاكمات الجائرة بحق المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان امام محكمة امن الدولة، وذلك في انتهاك فاضح للحق في محاكمة عادلة، وصدر عن ذلك احكام قاسية ومنها الحكم بالاعدام والسجن مدى الحياة». وعبرت المنظمة انها، ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين، قلقتان من استمرار الاعتقال التعسفي الذي طال الاطفال بشكل مستمر. وطرحت المنظمتان، بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لحل البرلمان، عددا من المطالب امام حكومة البحرين منها: اعادة العمل بالدستور، انتخاب المجلس الوطني والسماح للمرأة بالمشاركة فيه، اطلاق سراح السجناء السياسيين بدون شروط، السماح بعودة المبعدين، الغاء احكام الطوارىء، التحقيق في حالات التعذيب والوفاة في السجن، ومحاكمة المسؤولين عن التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان».

● وفي الاطار نفسه بعثت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT رسالة الى امير البلاد جاء فيها مايلي: «عشية الذكرى الـ ٢٥ لحل البرلمان وفقا للمرسوم الاميري رقم ١٤، واصدار المرسوم الاميري رقم ١٩٧٥/٤ القاضي بتعليق العمل بالمادة ٦٥ من الدستور ومواد اخرى متعلقة بالحياة البرلمانية، فاننا ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن قلقنا المتواصل في ما يتعلق بوضع حقوق الانسان في البحرين». وذكرت المنظمة رفضها لاستمرار الاعتقال التعسفي مؤكدة وجود قضايا موثقة لذلك. وقالت المنظمة: «اننا نوجه انتباهكم بشكل خاص الى وضع عبد الوهاب حسين، وحسن علي مشيمع، والشيخ حسن سلطان، والشيخ علي عاشور، والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، الذين يستمر احتجازهم منذ يناير ١٩٩٦ بدون تهمة او محاكمة، والذين ورد انهم تعرضوا لسوء المعاملة». واضافت قائلة: «اننا ندعوكم لاعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣ والنظام البرلماني، وتعديل قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤ غير الدستوري بما يتوافق مع الدستور والمقاييس القانونية الدولية». وطالبت المنظمة باعادة محاكمة جميع الاشخاص الذين تمت ادانتهم من قبل محكمة امن الدولة وذلك في المحاكم الجنائية وبما يتوافق مع المقاييس الدولية للمحاكمة العادلة، وان يتم ايقاف جميع المحاكمات امام محكمة امن الدولة وتحويل القضايا للمحاكم الجنائية.. ونناشدكم ايضا انهاء ممارسة الابعاد القسري الذي يتناقض مع المادة ٢/١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي تم حظره بوضوح وفقا للمادة ١٧/ج من الدستور البحريني... وتقديم جميع الاشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الانسان للعدالة، وان يتم اجراء التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب وحالات الوفاة بالسجن، وان يتم تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الانسان وأسرهم بشكل عادل ومناسب».

● وعلى صعيد آخر سوف تعقد غدا بمجلس اللوردات البريطاني ندوة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور، دعا اليها اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان. وسوف تعقد الندوة في الساعة الواحدة بعد الظهر على العنوان التالي: 1 Abbey Gardens, London SW1

٣٠ اغسطس

● عقدت ظهر اليوم ندوة مهمة بمجلس اللوردات البريطاني شارك فيها كل من اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان والدكتور منصور الجمري. وحضرها عدد من السياسيين والمهتمين بالشأن البحريني.

٣١ اغسطس

● بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور، وجهت شخصيات بحرينية معارضة رسالة مفتوحة الى امير البحرين تطالبه فيها بتحقيق المطالب الشعبية المشروعة. ووقع الرسالة كل من: عبد الهادي خلف، عبد الهادي الخواجة، عبد الرحمن النعيمي، عبد النبي العكري، الشيخ علي سلمان، سعيد الشهابي، محمد عبد الجليل المرباطي، منصور الجمري، هاني الريس. وجاء في الرسالة تقدير تلك الشخصيات للتصريحات الايجابية التي اطلقها الامير لكنها ترى ان من واجبها اعادة طرح المطالب التي احتوتها العريضة الشعبية للعام ١٩٩٤ التي وقعها ٢٥ الف مواطن. ولخصت المطالب بالتالي: ١ – اعادة العمل بمواد الدستور التي علقت منذ ١٩٧٥، اجراء انتخابات المجلس الوطني طبقا للدستور، اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، السماح غير المشروط بعودة المبعدين، اعطاء المرأة حق المشاركة السياسية، احترام الحريات العامة، تقصي الحقائق في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان ومعاقبة مرتكبيها، معاملة المواطنين بشكل لائق ومنح الجنسية للبحرينيين المحرومين منها. وقد اهتم الاعلام الدولي بهذه الرسالة، فنشرت وكالة رويتر خبرا مفصلا عنها وبثتها لجميع زبائنها، ونشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها هذا اليوم خبرا جيدا عنها.

● ومن جهة اخرى اعلن محمد المطوع، وزير الاعلام، يوم امس الاول نبأ تشكيل «جمعية البحرين للصحافيين» ضمن الجمعيات والنوادي التي تعمل تحت اشراف وزارة الاعلام. وقال ان هدف الجمعية «تطوير مستويات الصحافيين المهنية والثقافية». ونقلت وكالة انباء الخليج ان من اهداف الجمعية ايضا «حماية حقوق الصحافيين والدفاع عن مصالحهم وضمان الحرية اللازمة لاداء مهمتهم». وعبر المطوع عن دعمه للجمعية. ولكن ساد في الوقت نفسه الاجواء الصحافية استياء شديد من «تأميم» النشاط الصحافي بهذه الصورة المكشوفة، حيث ان الجمعية التي تمثل الاعلاميين تخضع لاشراف وزارة الاعلام مباشرة ولا تتمتع بالاستقلال الذي يتيح لها التحرك بحرية. وقد التزم رئيس الوزراء سياسة تأميم الجمعيات المهنية بشكل كامل، وقبل عامين ونصف أصدر قرارا بحل جمعية المحامين البحرينيين بسبب عقدها ندوة تطرقت للوضع في البحرين. وتواجه اللجنة العامة لعمال البحرين تهديدات متواصلة من قبل وزارتي الداخلية والعمل بالحل اذا لم تخضع للاوامر الرسمية التي تصدر عن رئيس الوزراء. وتم تشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان اقتصر نشاطها حتى الآن على الدفاع عن الحكومة في المحافل الدولية مع التجاهل الكامل لضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب. وكان بعض كتاب الاعمدة اليومية قد انتقد قرار تشكيل جمعية للصحافيين تابعة لوزارة الاعلام.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «العرب» اليومية التي تصدر في لندن في عددها يوم امس مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان: «الوعود الديمقراطية تتعرقل والآمال الشعبية تتبدد: من يقطع الطريق على التحولات في البحرين؟». وجاء في المقال استعراض لخلفيات الازمة وفشل الحكومة في التعاطي معها بجدية، واستمرار الوعود المعسولة بدون ان تصل تلك الوعود الى مجال التنفيذ، قائلا: «ان الاستعداد لانتخابات مجلس شورى في البحرين بواسطة الاقتراع الشعبي من دون ان تكون هناك انظمة ومواد دستورية وتعددية سياسية، يشكل تعريضا لمفهوم الانتخابات الحقيقية التي تنطلق من برامج سياسية واجتمعية وفكرية وتنظيمية للخطر، الامر الذي يجعلها في نظر غالبية المواطنين خطوة رمزية غير دستورية». وتطرق لشرح تعقيدات العلاقة بين الامير ورئيس الوزراء، متسائلا عما اذا كان هناك صراع بين الطرفين ام انهما متفقان على تأجيل الحل. وقال ان ما تحقق منذ استلام الشيخ حمد الحكم حتى الآن لا يرقى للتطلعات الشعبية. وطرح كذلك امثلة حول التباين بين ما تطرحه الحكومة وما يريده الشعب، ليؤكد في نهاية المقال ان النضال سوف يستمر حتى تتحقق مطالب الشعب العادلة.

٤ سبتمبر

● يسود الاوساط الشعبية استياء كبير من محاولات الحكومة فرض «الولاء» للعائلة الخليفية على المواطنين بأساليب رخيصة من بينها الابتزاز والايحاء بتعريض مصالح المواطنين للخطر اذا لم يشاركوا في تلك الحملة. فمثلا وزعت على موظفي وزارة المالية اوراق بها خطابات موجهة الى الامير للاعلان عن «تجديد الولاء» وذلك من اجل توقيعها من قبل الموظفين وهو أمر اجباري من قبل الادارة. وكان من المتوقع توزيع مثل هذه الاوراق على الدوائر الحكومية الاخرى ولكن كارثة الطائرة المنكوبة اضطرت السلطات لتأجيل ذلك. وقد خططت الحكومة لعقد «تجمع عمالي» في ١٨ سبتمبر لـ «إعلان الولاء» ودعم الحكومة ضد دولة قطر وذلك بالقاعة ٢ بمركز المعارض. وفرض على عدد من الافراد القاء كلمات بالمناسبة. فمثلا يتوقع ان يلقي عبد الغفار عبد الحسين، او من ينوب عنه، كلمة اللجنة العامة لعمال البحرين، بينما يلقي يوسف صالح الصالح، النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، كلمة الغرفة، ويلقي عبد الحسين علي ميرزا، نائب المدير العام لشركة بابكو، كلمة الشركات. ويتوقع القاء بيان ختامي معد سلفا من قبل الحكومة. ولا يستبعد ان يلقي ولي العهد كلمة في التجمع. وكان كل من د. عبد اللطيف الرميحي، مدير مكتب رئيس الوزراء، ود. حمد النعيمي، السكرتير بديوان ولي العهد) قد اتصلا بعبد الغفار عبد الحسين وطلبا منه تنظيم المهرجان، وان الحكومة سوف توفر الدعم وتلزم الشركات بدفع مساهمة مالية قدرها ٢٥٠٠ دينار (حوالي ٧٠٠٠ دولار). وذكرت مصادر مطلعة ان تكلفة المنصة التي ستلقى من عليها الكلمات تبلغ ٣٠ الف دينار. كما علم ان مبارك الفاضل، مساعد عضو لجنة التعذيب عبد العزيز عطية الله آل

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ٢٠٠٠

خليفة، اجتمع مع المنظمين من اجل التنسيق والاعداد، واكد دعم وزارة الداخلية لهم.

● وتكرس القهر الحكومي للمواطنين بعد العملية الجراحية التي اجريت لرئيس الوزراء الاسبوع الماضي في فرنسا. فقد طلب من الشركات والتجار نشر اعلانات مدفوعة الثمن للتعبير عن دعمه والدعاء له بالشفاء. هذا في الوقت الذي يعتبره المواطنون المسؤول الاول عن المآسي التي حدثت في البلاد على مدى ربع قرن، والتي راح ضحيتها عشرات الشهداء وآلاف المعذبين والمنفيين.

● تأتي هذه التطورات في الوقت الذي ما يزال المواطنون ينعون ضحايا الطائرة المنكوبة التي تتوجه الحكومة لالقاء اللوم بشأنها على الطيار لانه لا يستطيع الدفاع عن نفسه بعد ان لقي ربه. وأكد ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات للطيران المدني، هذا التوجه قبل يومين عندما استبق التحقيقات الامريكية في الحادث وقال ان الدلائل تشير الى خطأ بشري ادى الى تحظم الطائرة. وهناك استياء شعبي واسع يتصاعد مع اقتراب موعد التجمع والانفاق غير المبرر على فعاليات لا تهدف لتنمية البلاد بل لتأكيد الهيمنة المطلقة في ظل حكم استبدادي منقطع النظير، خصوصا مع تصاعد البطالة والفصل التعسفي وتدني الاجور. وتمارس وزارة الاعلام قمعا شديدا لحرية الكلمة خصوصا في ما يتعلق بكارثة الطائرة المدنية. وقد منعت الوزارة توزيع صحيفة «القبس» الكويتية يوم الخميس الماضي لانها احتوت مقالا يعطي وجهة نظر حول للحادثة.

● وعلى صعيد آخر نشرت مجلة «الكفاح العربي» في عددها الصادر في ٢٩ اغسطس الماضي مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: «ربع قرن على تجميد الحياة البرلمانية». واستعرض الكاتب ملامح من تاريخ الحركة النضالية البحرينية منذ مطلع القرن الماضي، وجميعها يطالب باصلاح الوضع السياسي واقامة نظام ديمقراطي. ولاحظ فترة ما بعد الانسحاب البريطاني التي شهدت قيام اول تجربة برلمانية محدودة في البلاد، وكيف انقلب عليها رئيس الوزراء في ١٩٧٥ وألغى الحياة البرلمانية بأسلوب شرس. وتطرق الى فعاليات المعارضة في الفترة الاخيرة، وتوجه المواطنين للتعبير عن مطالبهم باساليب متحضرة منذ ذلك الوقت. وقال ان صعود الشيخ حمد الى الحكم وفر فرصة جديدة للاصلاح ولكنه لاحظ عدم ظهور شيء من ذلك حتى الآن.

٦ سبتمبر

● في تطور مفاجيء صدر هذا اليوم قرار من العائلة الحاكمة باقالة الدكتور هلال الشايجي من منصبه كرئيس تحرير لصحيفة «اخبار الخليج». جاء القرار بعد عودة الشايجي من القاهرة بعد قضاء اجازته الصيفية هناك. وعندما اتصل بمحمد المطوع، وزير الاعلام، مستفسرا عن سبب الاستقالة رفض الاخير الدخول معه في التفاصيل، وقال انه لا يملك من الامر شيئا. ولكن عرف الشايجي ان امن اسباب اقالته «نشر بعض الاعمدة في الصحيفة خلال غيابه تتطرق لقضايا حساسة». وتأتي اقالة الشايجي برغم مواقفه الداعمة للحكومة ومشاركته في مقابلات مع وسائل اعلامية اجنبية للدفاع عنها، وبرغم تسخير الجريدة لدعم سياساتها.

● واستمرارا لسياسات القمع اعتقل الاسبوع الماضي عدد من المواطنين من مناطق عديدة. فقد اعتقل من منطقة البلاد القديم الشاب سعيد علي حسن خلف، ٢٢، وحسين علي العرنوط، ١٩. ومن منطقة الديه اعتقل السيد عمران السيد شرف السيد علوي، ١٩. وقد اعتقل هذا الشاب على جسر البحرين – السعودية لدى عودته من سوريا. ولهذا الشاب أخ معتقل منذ ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة هو السيد عبد الصمد. وفي ٢١ اغسطس الماضي اعتقل من منطقة باربار الشاب محمد سعيد المقابي، ٣٢، وتعرض لتعذيب وحشي. وخلال التعذيب علق بالفلقة لمدة طويلة، حيث علقه الجلادون من يديه ورجليه وتركوه وانصرفوا عنه فترة طويلة. ولما عادوا اليه وجدوه في حالة غيبوبة، فنقلوه الى المستشفى. وبعد أسبوع واحد أطلق سراحه. وكان هذا الشاب يعمل سائقا بشركة القدس للسفر والسياحة. وقام جهاز التعذيب باغلاق الشركة التي يعمل معها الشاب حتى كتابة هذه السطور.

● وتفيد الانباء الواردة من السجن ان كلا من الاستاذ حسن المشيمع والشيخ صادق الدرازي والشاب مهدي سهوان، يرزحون في زنزانات انفرادية بمركز التعذيب بالقلعة. وفي مركز التعذيب بجو يرزح كل من الشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حامد عاشور في زنزانات انفرادية كذلك. وتقول هذه الانباء ان هؤلاء المظلومين قد قضوا شهرين متواصلين حتى الآن في هذه الزنزانات. اما سبب ذلك فهو تمسكهم بحقوقهم ورفضهم التوقيع على افادات مزورة او تعهدات بالتنازل عن حقوقهم الدستورية. وكان رئيس الوزراء قد أصدر اوامر لاجهزة التعذيب بتكثيف ارهابهم بحق هؤلاء الابطال وامرهم بعدم اطلاق سراح اي مواطن حتى يوقع على افادات معدة سلفا. وهناك استياء شعبي كبير من هذه الاساليب الوحشية في معاملة ابناء البحرين. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي القيام بزيارة فورية لهؤلاء نظرا لتداعي صحة بعضهم ولتخفيف معاناتهم في غرف التعذيب الخليفية.

● وعلى صعيد آخر شوهدت يوم امس على جدران المنازل الواقعة على الشارع العام بمنطقة كرزكان شعارات كثيفة ومتنوعة تتضمن المطالب الشعبية العادلة. وكانت منطقة «أبوقوة» قد شهدت كذلك شعارات كثيرة تطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين وفك الحصار المفروض على الشيخ الجمري. ومن بين تلك الشعارات: «معتقلونا هم محور قضيتنا»، «المبعدون سيعودون يوما بالنصر». ورسمت كذلك صور كبيرة للمجاهد السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي والاستاذ عبد الوهاب حسين. وكانت المنطقة قد شهدت قبل ثلاثة ايام احتجاجا شعبيا باشعال اطارات السيارات امام الشارع العام بالمنطقة.

● ومن جهة اخرى نشرت مجلة امباكت Impact الشهرية التي تصدر في لندن في عددها لهذا الشهر مقالا بعنوان: «حان الوقت للعودة الى الحالة الطبيعية وتوديع حالة الطوارىء». وجاء في المقال الموقع باسم احمد مصطفى، تفصيل لتاريخ الازمة في البحرين منذ بدايتها. وتطرق الى كارثة قدوم ايان هندرسون الى البحرين في الستينات وكيف ان تحالفه مع رئيس الوزراء ادى الى قيام أشرس نظام قمعي في المنطقة. كما تطرق الى استقلال البلاد عن بريطانيا في ١٩٧١ والتجربة الدستورية والبرلمانية اللاحقة. وقال ان هندرسون طرح مشروع قانون امن الدولة في ١٩٧٤، وعندما رفض اعضاء المجلس الوطني اقراره، قرر رئيس الوزراء انهاء التجربة الديمقراطية بشكل نهائي. ومنذ ذلك الوقت تواصلت الازمة من سيء الى اسوأ: «لقد كانت الـ ٢٥ عاما الاخيرة الاسوأ في تاريخ البلاد. فقد حكمت البلاد من قبل رئيس الوزراء ومعه ايان هندرسون ، مستعملين سياسة القبضة الحديدية ومستخدمين اكثر وسائل التعذيب تعقيدا . وقد ناضل المواطنون ربع قرن من اجل استعادة دستور بلادهم». وانتهى المقال الى القول: «هناك حاجة لتحديث النظام الاستبدادي ووقف تجاوزات العائلة الحاكمة... وبرغم التراجعات فان هناك املا بعد ٢٥ عاما من احكام الطوارىء في البحرين، بان يكون لدى الحاكم الجديد شجاعة كافية لاصلاح ا لنظام وانهاء الازمة التي هيمنت على البلاد طوال هذه الفترة».

٨ سبتمبر

● اعتقل في ٥ سبتمبر من منطقة كرانة اربعة من الشباب دون العشرين عاما من العمر. وهؤلاء هم: محمود حسن علي العجيمي، فاضل عيسى ناصر، حسين سلمان سعيد وحسين ناجي كاظم صالح. وكان هؤلاء الشباب قد اعتقلوا في فترة سابقة وقضوا في غرف التعذيب ما بين عام وعامين بدون تهمة او محاكمة، قبل ان يفرج عنهم في مطلع العام الحالي. وكان عدد من المواطنين من بينهم اطفال قد اعتقلوا في الاسابيع القليلة الماضية، وذلك استمرارا لسياسة القمع والاضطهاد التي تمارسها العائلة الخليفية الحاكمة ضد أبناء البحرين. وتكثفت كتابة الشعارات مؤخرا في عدد من المناطق من بينها كرانة وأبوقوة وكرزكان.

بعث عبد الرحمن بن صقر آل خليفة، احد المعذبين المعروفين، ومحافظ المنطقة الشمالية رسالة رسمية الى اصحاب المحلات التجارية الواقعة على الشوارع الرئيسية بالمنطقة، يأمرهم فيها باظهار الاهتمام والترحيب بزيارة الامير للمنطقة في الاول من اكتوبر المقبل. ومن بين الاوامر التي احتوتها الرسالة «اقامة قوس على الشارع او ضع لافتات الترحيب بالقيادة الحكيمة».وطلب الجلاد عبد الرحمن بن صقر من المواطنين الاتصال بالشيخ ابراهيم بن خالد آل خليفة لتأكيد موافقتهم. وهذا يعني ان من لا يتصل بهذا الخليفي فسوف يتعرض للانتقام. وسوف يقام التجمع المفروض على المواطنين عند ساحل ابو صبح بمنطقة الدراز، اي بالقرب من قبور الشهداء الذين قتلهم الجلادون من ابناء المنطقة مثل حميد قاسم وعبد القادر الفتلاوي ونضال النشابة. واعتبرت هذه الاوامر الصادرة من احد اعمدة جهاز التعذيب الخليفي ملزمة للجميع، ولا يستبعد ان يعاقب المواطنون الذين لا يشاركون في ذلك. وكان جهاز التعذيب قد تبنى مشروع فرض الولاء للعائلة الحاكمة على المواطنين، وصدرت اوامر لموظفي الدولة بالتوقيع على اوراق معدة سلفا. وهناك تهديدات مبطنة لمن لا يستجيب لتلك الاوامر. وعبر دبلوماسيون غربيون في المنامة عن استغرابهم من هذا الاسلوب الذي لا يمارسه الا الحكام المستبدون المرفوضون من شعوبهم. واشاروا الى ان الانظمة الديمقراطية في الغرب مثلا لا تلجأ الى ذلك الاسلوب الرخيص الذي لا يغير من الواقع شيئا، لان مشاعر الناس، في نظرهم، لا يمكن توجيهها بأوامر امن اجهزة المخابرات.

● وبدأت استعدادات كبيرة للتجمع الذي سوف تقيمه الحكومة باسم عمال البحرين للتعبير عن «الولاء» وذلك في ١٦ سبتمبر. وهناك استياء شعبي كبير من هذه التصرفات غير المسؤولة، خصوصا ان هذه التجمعات التي لا معنى لها تأتي في الوقت الذي ما تزال جراح المواطنين مفتوحة في اثر كارثة تحطم الطائرة. فما تزال العائلات المفجوعة في حالة حزن شديدة، وتشعر بان تصرفات العائلة الحاكمة لا تعير اهتماما لتلك المشاعر الحزينة.

● ومن جهة اخرى يسود المواطنين استياء عام لمحاولات الحكومة القاء تبعة كارثة

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ٢٠٠٠

الطيارة المنكوبة التابعة لطيران الخليج على الطيار. وهناك شعور شعبي راسخ بان الحكومة تخفي الكثير من الحقائق المتعلقة بالحادث لأسباب غير معروفة. هذا في الوقت الذي اكدت فيه مصادر مطلعة ان الطيار بعث باشارة استغاثة Mayday في اللحظات الاخيرة قبل تحطم الطائرة.، الامر الذي كانت الحكومة تسعى لانكاره. وذكر موظفون بطيران الخليج ان الطائرة المنكوبة كانت قد واجهت صعوبات كبيرة قبل هبوطها في المطار قبل أسبوع واحد فقط من الحادثة، الامر الذي يفتح الباب امام احتمالات وجود خلل في الطائرة ادى الى سقوطهما ومقتل جميع ركابها الشهر الماضي.

● وعلى صعيد آخر هناك تكهنات حول الاسباب التي دفعت رئيس الوزراء لاصدار قرار اقالة د. هلال الشايجي من منصبه كرئيس تحرير لصحيفة «اخبار الخليج». وتقول التقارير ان ثمة انزعاجا لدى رئيس الوزراء من الاعمدة اليومية التي يكتبها بعض الصحافيين مثل علي صالح ورضي السماك ورضي الموسوي، وان موظفين بالجريدة حرّضوا رئيس الوزراء على اقالته. وهناك شعور عام لدى المحسوبين على السلطة بعدم قيمتهم، وان رئيس الوزراء يستخدمهم لخدمة مآربه ثم يرمي بهم بأسلوب رخيص بدون اي احترام او تقدير. وكان وزير الاعلام السابق، طارق المؤيد، قد طرد من منصبه بأسلوب فظ، حتى توفي كمدا وغما. ويقول اصدقاء محمد المطوع انه ينتظر مصيرا مماثلا خصوصا بعد ان اوحى الى رئيس نادي الخريجين الشهر الماضي بان قرار الغاء الندوة التي كان مقررا اقامتها بالنادي جاء من رئاسة الوزراء وليس من وزارة الاعلام.

١١ سبتمبر

● كثف جهاز التعذيب في الايام القليلة الماضية ارهابه ضد ابناء البحرين، فواصل جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب. فقد اعتقل الاسبوع الماضي من منطقة الديه كل من حسين فخر، ١٦، محمد يعقوب، ٢٢، محمد المشيمع، ١٩ ومحمود الخير، ١٧. وكان هؤلاء قد أفرج عنهم قبل اسبوع واحد فقط بعد اعتقال طويل تعرضوا فيه للتعذيب البشع. ولم تمض سوى بضعة ايام حتى اعيد اعتقالهم مجددا. ومن منطقة عراد اعتقل كل من: أيمن جاسم رضي حسين، ١٧، حسن علي حسن الفولاذ، محمد عبد الحسين محمد صادق، جاسم احمد عبد الله الداروغة، عباس احمد عبد الحسين. واعتقل في ٣ سبتمبر كل من: عبد المنعم احمد النجار، احمد علي حسن عباس ومحمد علي حسن عباس. وجاءت هذه الاعتقالات لتؤكد شراسة جهاز التعذيب الخليفي ولتنهي الوهم الذي تسعى الحكومة لبثه بوجود اصلاحات سياسية.

● وذكرت التقارير كذلك ان فرق الموت المسلحة بالرصاص الحي القاتل قامت في الايام القليلة الماضية بمطاردة المواطنين بمنطقة ابوقوة بعد اكتشاف شعارات جديدة في المنطقة. وذكرت تلك التقارير ان افراد تلك الفرق مشطت المنطقة وهي تشهر اسلحتها وتوجهها الى رؤوس المواطنين في استعراض سخيف للقوة والتهديد بالقتل. جاء ذلك بعد انتشار الشعارات الوطنية على نطاق واسع في عدد من مناطق البحرين ومنها منطقة ابوقوة. ويشعر مواطنو تلك المنطقة بالغضب الشديد بسبب استمرار اعتقال ابنائها وفي مقدمتهم فضيلة السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، منذ يناير ١٩٩٦ بدون تهمة او محاكمة. وقد حرم هذا الرمز الديني والوطني من الزيارات العائلية منذ اكثر من اربعة شهور، بسبب رفضه التوقيع على افادات مزورة او تقديم تعهدات بالتنازل عن حقوقه الطبيعية المشروعة.

● واستمرارا لسياسة فرض «الولاء» للعائلة الحاكمة بالقوة، بعثت المؤسسة العامة للشباب والرياضة رسائل الى الاندية والمراكز الشبابية تطلب منهم تقديم الاعمال التي ستساهم بها في اطار اعلان «آلولاء» قبل ١٥ سبتمبر. ويسود المواطنين استياء كبير من سياسة الابتزاز هذه ويطالبون بوقفها فورا لانها اسلوب جديد من الاستعمال السيء لاجهزة الدولة لصالح العائلة الحاكمة في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من مشاكل اقتصادية وانسانية كثيرة.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية في عددها الصادر يوم السبت الماضي مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: «هل هناك مؤامرة حقا في موضوع العمالة بدول الخليج؟». وجاء في المقال ان العمالة الاجنبية «تقوم بالاعمال المختلفة من كنس الشوارع الى اقامة الجسور الضخمة». واضاف: «عهد الى الاردن ان يرسل الخبراء الامنيين والعسكريين الى غالبية الامارات العربية من البحرين الى مسقط، حيث كان المناضلون يواجهون ضباط المخابرات الاردنيين ويواجهون التعذيب الشنيع بأيد عربية واسلامية (باكستانيين)... في السنوات الاخيرة تزايد هذا الدور بحيث باتت البحرين تستورد بدو بادية الشام من دير الزور على اساس طائفي وعلى اساس قبلي لتجنيسهم، وتضعهم في مواجهة الحركة الشعبية ضمن القوا ت الخاصة المكلفة بقمع الحركة الشعبية. وبات الناس يترحمون على المدرسين السوريين الذين كان لهم أشرف الادوار في الثلاثينات عندما طردتهم بريطانيا لانهم كانوا يقودون المظاهرات ضد المستشار البريطاني». وانتهى المقال الى القول: «اذا كان الحفاظ على مستقبل المنطقة وهويتها وارتباطها القومي مسؤولية كل قوى الخير والتقدم في منطقتنا وعلى الصعيد القومي، فان السؤال الكبير: ما العمل؟ هو الذي يجب الاجابة عليه من قبل كل الحريصين على بلدانهم ومستقبلها من الشخصيات والهيئات وصناع القرار، وذلك حديث يطول يصعب الخوض فيه اذا كانت الديمقراطية شبه غائبة عن المنطقة، واذا كان الشعار المرفوع هو «الشيوخ أبخص».

١٣ سبتمبر

● وقّع سياسيون واكاديميون ومهنيون في نيوزيلاندا عريضة مهمة تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني بالاضافة الى مطالب اخرى. ووقع على العريضة ١٣٨ من كبار الشخصيات النيوزيلاندية. وجاء في العريضة ما يلي: «بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لتعليق الممارسة الديمقراطية وبعض مواد الدستور، نحث حكومة البحرين على القيام بما يلي: ١ – اعادة العمل بالدستور ومن ضمنه المواد التي علقت وفق القرار الاميري الذي صدر في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥، ٢ – الغاء قوانين الطوارىء خصوصا قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ ومحكمة امن الدولة، ٣ – اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ومن بينهم السيد عبد الوهاب حسين عضو لجنة العريضة الشعبية، ٤ – السماح غير المشروط بعودة المبعدين، ٥ – تقصي الحقائق بشأن حالات الوفاة في السجن وكل حالات القتل خارج اطار القانون». ومن بين الموقعين على العريضة السيد جيم أندرتون، نائب رئيسة الوزراء في نيوزيلاندا، والسيدة روث ديسون، وزيرة شؤون العجزة بالحكومة والسيد تيم بارنت، عضو البرلمان الناشط في مجال حقوق الانسان. ووقعها كذلك ممثلون عن منظمة العفو الدولية في نيوزيلادنا وأطباء وسياسيون وعدد كبير من رموز حزب العمال الحاكم واكاديميون وناشطون في مجال حقوق الانسان.

● وقام المنفيون البحرينيون في نيوزيلادندا بأنشطة مختلفة في الاسابيع الاخيرة لاحياء الذكرى المذكورة. فتم توزيع اعداد كبيرة من الملصقات والمنشورات والادبيات الصادرة عن المعارضة وكذلك التقارير حول حقوق الانسان. ووزعت الكتب التي تتطرق للوضع في البحرين، كما عرضت افلام حول انتهاكات حقوق الانسان في البلاد. وعبر برلمانيون نيوزيلانديون عن دهشتهم من تلك الانتهاكات، واكدوا دعمهم الكامل لنضال شعب البحرين من اجل استرداد حريته وحقوقه.

تم تعيين انور عبد الرحمن، المدير الاداري لجريدة «اخبار الخليج» رئيس تحرير بالوكالة، وذلك بعد طرد د. هلال الشايجي من منصبه بقرار من رئيس الوزراء. ولم يتحدث الاعلام الرسمي عن اقالة الشايجي نظرا لحساسية الموضوع بعد ان شعر المحسوبون على النظام باحتقار العائلة الخليفية لهم ومعاملتهم كأدوات تستعمل وقت الحاجة وترمى بعد ذلك. ويتردد ان الشايجي قد يعين عضوا بمجلس الشورى، وذلك بعد ان يستغني رئيس الوزراء عن خدمات بعض الذين عينهم في ذلك المجلس.

● وعلى صعيد آخر صدر عن حركة احرار البحرين كتابان يتضمنان يوميات الانتفاضة الدستورية للعامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وبهذا يصل عدد الكتب التي توثق يوميات الانتفاضة الى خمسة تغطي السنوات الخمس الاولى من عمر الانتفاضة المباركة. وقد كانت الكتب الثلاثة التي صدرت سابقا مرجعا مهما للباحثين في اوضاع البحرين، حيث تعتبر مصدرا مهما للبلاد من وجهة نظر الشعب، التي تختلف عن وجهة نظر العائلة الخليفية.

١٨ سبتمبر

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا حول استمرار اعتقال خمسة من الرموز السياسية الوطنية في البحرين. وجاء في البيان: «يتعرض كل من عبد الوهاب حسين، وحسن سلطان، وحسين الديهي، وحسن مشيمع، والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، لمعاملة سيئة وضغط متصاعد لتوقيع رسالة يعترفون فيها بالسلوك الخاطيء والتعهد بعدم المشاركة في اي نشاط سياسي اذا ما أطلق سراحهم. وهؤلاء الخمسة هم ضمن عدد من الشخصيات المرموقة التي اعتقلت في يناير ١٩٩٦ في ما يتعلق بالعريضة التي قدمت الى الامير تطالبه بعدد من الامور من بينها اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني. وكان عبد الوهاب حسين، وهو احد الموقعين الاساسيين الاربعة عشر على عريضة ١٩٩٤ وعضو لجنة العريضة الشعبية، قد أطلق سراحه في ١٧ مارس ٢٠٠٠ بعد قرار من محكمة الاستئناف العليا، ولكن اعيد اعتقاله بعد ان قضى ساعة واحدة في منزله». ومضى البيان ليقول: «هناك قلق بالغ ازاء استعمال الاعتقال التعسفي بشكل منتظم. ولذلك تطالب المنظمة بالافراج الفوري وغير المشروط عن الاشخاص المذكورين، وتطالب بالغاء قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يسمح باعتقال اي شخص بدون تهمة او محاكمة لمدة تصل الى ثلاثة اعوام، والذي اقيمت على اساسه محكمة امن الدولة التي تفتقر اجراءاتها الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة». وطالبت المنظمة بالكتابة الى المسؤولين ومطالبتهم بـ : اتخاذ كافة الاجراءات لضمان السلامة الجسدية والنفسية للاشخاص المذكورين واطلاق سراحهم فورا، انهاء الاعتقال التعسفي وقانون امن الدولة، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

● ومن جهة اخرى أصدر عبد الرحمن بن صقر آل خليفة، احد المعذبين المعروفين،

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ٢٠٠٠

اوامر لرؤساء المآتم بالمنطقة الشمالية باظهار الولاء للعائلة الخليفية، وحضور المهرجان المفروض على ابناء المنطقة في الاول من اكتوبر المقبل. جاء ذلك في اجتماعه الاسبوع الماضي مع رؤساء المآتم والصنايق الخيرية بالمنطقة. وطلب منهم تشكيل لجان لاجبار المواطنين على حضور المهرجان الذي سيعقد قريبا من المقبرة التي دفن فيها شهداء الدراز وبني جمرة. وصدرت اوامر مشابهة لمدراء مدارس المنطقة للتوقف عن الدراسة في ذلك اليوم واجبار الاطفال على الوقوف على شارع البديع والتصفيق للعائلة الحاكمة. واعتبر المراقبون ان تصدر عبد الرحمن بن صقر لهذه المهمة يعكس استعداد جهاز التعذيب للبطش بمن لا يستجيب لاوامره.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الهادي الخواجة، امين عام منظمة حقوق الانسان في البحرين التي تتخذ من كوبنهاجن مقرا لها، بعنوان: «البحرين كنموذج لدولة عضو في الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتمييز العنصري». وجاء في المقال استعراض لسياسات حكومة البحرين ازاء مسألة التمييز العنصر، مؤكدا انها لم تلتزم بمستلزمات تلك الاتفاقية خصوصا انها لم تقدم اي تقرير للمنظمة الدولية حتى العام الماضي. وبعد ضغوط من منظمات حقوقية اعيد بحث القضية مجددا في شهر مارس الماضي بعد ان قدمت حكومة البحرين تقريرا يجمع التقارير الخمسة المستحقة عليها منذ عام ١٩٩١. وتطرق المقال الى اجتماع مارس الماضي مشيرا الى ان وفد البحرين ترأسه عبد العزيز عطية الله آل خليفة الذي وصف بانه «ضابط امن ومحافظ مدينة المنامة». وتطرق المقال الى ما دار في المؤتمر السادس والخمسين لـ «لجنة القضاء على التمييز العنصري» في جنيف من مداولات وألاعيب من قبل ممثلي الحكومة، وكيف ان المسؤولين الدوليين لم يكترثوا كثيرا بما ادعاه ممثلو الحكومة. وبعد توضيح المؤاخذات الدولية على سياسات حكومة البحرين انتهى المقال الى القول: «ان الانضمام الى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان يعتبر تحديا حقيقيا لمصداقية الحكومات. اذ لا يكفي ان تتباهى اية حكومة بعدد الاتفاقيات التي وقعتها وانما المقياس الحقيقي هو مدى الالتزام بالتطبيق والتعاون المستمر مع الجهات المعنية بالاشراف والمراقبة».

١٩ سبتمبر

● اعتقلت قوات التعذيب في الساعات الاولى من صباح امس كلا من عبد الامير البصري، ٢٨، وحسن علي أحمد أمان، ٣٢، من منطقة كرانة. جاء ذلك في عدوان وحشي شنته قوات التعذيب في الساعة الثانية صباح الاثنين ١٨ سبتمبر. وخلال العدوان قام المعتدون بالعبث بمحتويات المنزلين وصادرت بعض محتويات منزل حسن أمان. واعتبر ذلك استمرارا لسياسات القمع التي تمارسها العائلة الخليفية ضد ابناء البحرين، في الوقت الذي تفرض عليهم ان يقابلوا اعمالها العدوانية بإعلان «الولاء» لها، اي شكرها على التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري. وذكرت المعلومات المتوفرة ان مواطني تلك المنطقة الذين اعتقلوا في ٥ سبتمبر وهم: محمود حسن علي العجيمي، فاضل عيسى ناصر، حسين سلمان سعيد وحسين ناجي كاظم صالح، قد أطلق سراحهم بدون توجيه اية تهمة لهم، الامر الذي يؤكد ان اعتقالهم كان تعسفيا. ولكن تلك المعلومات اكدت ان هؤلاء المواطنين تعرضوا لتعذيب وحشي خلال اعتقالهم، وتعرضوا للكي بالمكاوي الكهربائية والضرب المبرح بعد التعليق بطريقة الفلقة. وقد أبلغت المنظمات الحقوقية الدولية بذلك وطلب منها القيام بما تستطيعه لوقف تلك الممارسات المهينة بحق ابناء البحرين.

● ورأى المراقبون ان من اسباب استمرار الاعتقال والتعذيب فشل سياسات العائلة الخليفية في التشويش على المواطنين واجراءاتهم لفرض «الولاء» على ابناء البحرين. فبعد كل فشل يلحق بهم يلجأون للانتقام من المواطنين بالاعتقال والتعذيب. فمثلا بعد فشل المهرجان الذي أقامته الحكومة الليلة الماضية باسم عمال البحرين في اطار سياسة فرض الولاء على المواطنين، لا يستبعد حدوث المزيد من الاعتقالات والتعذيب في الايام المقبلة. فقد ذكرت التقارير ان قاعة مركز المعارض كان فارغا في بداية التجمع، الامر الذي دفع المعنيين لارسال باصات الى منطقة المحرق للمجيء ببعض المواطنين للئما. وكان منظرا محرجا عندما كانت الكلمات التي اعدتها وزارة الاعلام تلقى امام كراس فارغة. وبعد ان اتضح ضعف الحضور امتنع رموز العائلة الحاكمة من الحضور واكتفوا بإنابة وزير العمل وبعض الاشخاص الآخرين لقراءة كلماتهم. وكان تردد اولئك الاشخاص باديا من خلال قراءتهم الكلمات المعدة سلفا، خصوصا البيان الختامي الذي اعدته وزارة الاعلام باسم عمال البحرين. وحدث عند نهاية التجمع خلاف بين رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين، عبد الغفار عبد الحسين، ونائبه، سعيد عباس السماك. فقد اقترح السماك اخذ صورة رسمية للمشاركين، لكن عبد الغفار رفض ذلك قائلا انه ليس من حق السماك التدخل في شؤون البرنامج. وحدثت مشادة بين الاثنين الامر الذي اثار اضطرابا واضحا على وجوه المشاركين. وعزا المراقبون هذا الخلاف الى تنافس لاثنين على عضوية مجلس الشورى. ورفض أغلب ممثلي العمال المنتخبين المشاركة في المهرجان المفروض عليهم وطالبوا اللجنة العامة بالتمسك بالمطالب التي طرحتها اللجنة العمومية والتي رفضها رئيس الوزراء. ولم يحضر من العمال الـ ٢٥ الفا الذين تمثلهم اللجنة سوى حوالي ٥٠٠، بينما امتنع الباقون عن الحضور. وقال دبلوماسيون غربيون ان سياسة فرض «الولاء» بالقوة لا يتبعها سوى الانظمة الاستبدادية في العالم.

● وعلم كذلك ان مدارس البحرين مهددة بالقمع اذا لم تشارك في المهرجان الذي اعدته العائلة الحاكمة الشهر المقبل. وقد صدرت اوامر لوزارات الدولة بتسخير كل امكاناتها لانجاح المهرجان، وبدأ العمل على قدم وساق لتزيين الشوارع ووضع البرامج لأطفال المدارس، كل ذلك للتشويش على مخلفات الانتفاضة الشعبية التي هزت موقع العائلة الخليفية في نفوس المواطنين بعد ما ارتكب من جرائم التعذيب والقتل بحق ابناء البحرين. وصدرت الاوامر الرسمية بالمشاركة حتى لمدارس المناطق البعيدة عن موقع التجمع المقبل مثل مدارس كرزكان ودمستان وشهركان. وقارن المراقبون بين ما يقوم به آل خليفة وما يمارسه صدام حسين وامثاله لتقديس النظام وفرضه على المواطنين بالقوة والتهديد.

● ومن جهة اخرى أصدرت وزارة الدفاع الامريكية تعليمات الى جميع ضباطها العاملين في منطقة الخليج بعدم السفر على طائرات شركة «طيران الخليج» اثناء قيامهم بمهماتهم الرسمية حفاظا على سلامتهم. وجاء في مذكرة وزعتها الوزارة على قادة قواتها والملحقيات العسكرية الامريكية في الخليج ان عدم السفر على طائرات الشركة يجب ان يستمر على الاقل حتى ظهور نتائج التحقيقات في اسباب سقوط طائرة ايرباص التابعة للشركة في ٢٣ اغسطس الماضي. وهناك استياء كبير من طريقة تعامل الحكومة مع القضية خصوصا بعد ان اتضح انها حاولت استباق نتائج التحقيق لالقاء اللوم على الطيار. كما ان المعلومات التي ادلت بها الى وسائل الاعلام ساهمت في تقليص الثقة في ادائها. وكان للاداء الفاشل لعبد العظيم البابلي، المصري الجنسية والناطق الرسمي باسم العائلة الحاكمة، أثره السلبي على سمعة الحكومة. فقد كان اول تصريح له بعد الكارثة ان الطائرة كانت متجهة من البحرين الى القاهرة، وهو عكس الحقيقة، الامر الذي كانت له تبعاته الكبيرة في ما يتعلق بمشاعر المواطنين. وبدلا من معاقبته على ذلك أوكلت الحكومة اليه مهمة تدريب ٣٥ من المسؤولين الحكوميين في التعامل مع وسائل الاعلام. وسوف يشارك في برنامج التدريب الذي بدأ قبل يومين ويستمر شهرا واحدا مدربون من بريطانيا وامريكا والاردن ومصر.

٢٢ سبتمبر

● اكدت المعلومات التي رشحت من داخل غرف التعذيب الخليفية ان الشيخ حامد حبيب عاشور يعاني كثيرا من مشاكل صحية في عينيه بسبب سوء المعاملة التي تعرض لها منذ اعتقاله قبل اكثر من اربعة اعوام. وبعد ان فقد البصر في عينيه اجريت له عملية جراحية في احداهما داخل السجن بعد اصرار عائلته، ورفضت الحكومة نقله الى المستشفى، كما انها ترفض اجراء عملية في العين الاخرى. ويحاول جهاز التعذيب اجباره على توقيع تعهد بعدم ممارسة العمل الديني او السياسي في مقابل الافراج عنه برغم انه يعتبر سجين رأي معتقلا بدون تهمة او محاكمة. وسبق له ان دخل السجن قبل هذه المرة وعومل بوحشية. واضافت التقارير ان اوضاع بقية الرموز الشعبية تدعو الى القلق بسبب استمرار القمع السلطوي لهم.

● وعلم من جهة ثانية ان وزارة الداخلية وزعت على طلبة المدارس رسائل الى اولياء امور الاطفال للتوقيع عليها بالموافقة على وقوف ابنائهم على الشارع العام للترحيب بالامير عندما يقام الاحتفال الذي فرض على المنطقة بالقرب من مقابر ا لشهداء. ويشعر اولياء الامور بالاستياء العام من هذه التصرفات غير الانسانية ويخشون من انتقام العائلة الخليفية منهم اذا لم يوقعوا على الاوراق بالموافقة. وسوف يفرض على الاطفال الوقوف على الشارع فترة طويلة تحت الشمس الحارقة بأوامر جهاز التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان عددا من الاطفال اصيب بالاغماء عندما اجبروا على الوقوف على الشارع العام بمناسبة افتتاح الجسر الجديد الذي ربط بين المنامة والمحرق قبل فترة. وفرضت وزارة الداخلية على جميع الاندية والمآتم بالمنطقة المشاركة والتظاهر بالفرح خلال الزيارة المفروضة على الشعب بالابتزاز والترهيب. واجبرت رؤساء المآتم الـ ١٢٤ بالمنطقة على المشاركة ومن لا يوافق على ذلك يتعرض لانتقام رهيب من العائلة الخليفية.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للسيد احمد الذوادي بعنوان: «البحرين: التيار الوطني الديمقراطي ومعضلات الاوضاع». وجاء في المقال ان «الاجهزة المتسلطة فرضت، عن طريق قانون القوة وحدة، على المجتمع عامة والبلاد كافة اجواء من القمع المطلق والحرمان من ممارسة الحقوق الاساسية للمواطن، بحيث فرضت على المجتمع ان اية ممارسة لأي حق او حرية لا يمكن ان تتم الا عبرها وبموافقتها وبالشكل والمقاس الذي ترتضيه». وبعد التوسع في وصف الاجراءات الحكومية ضد ابناء البحرين ووصف الاحوال الصعبة للمواطنين طرح السؤال التالي: ما العمل؟ واجابة على ذلك قا ان المطلوب «الشروع والاستمرار في العمل ببرنامج ان امكن، او بدونه اذا تعذر، خصوصا ان الخطوط العريضة للبرنامج مطروحة في المطالب والشعارات التي رفضتها مختلف الحركات الاصلاحية التي عمر بها مجتمعنا عبر تطوره، وقد تلخصت في الحقبة الاخيرة في العريضة الشعبية الشهيرة». وقال ان من الضروري ان تقوم في البلاد «دولة المؤسسات، دولة النظام والقانون ... وهذا يعني تفعيل الدستور واحترامه وتطبيقه والبدء باقامة المؤسسات التشريعية والقانونية والمجتمعية والمدنية المنتخبة والمقرة من

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ٢٠٠٠

الشعب». واضاف قائلا: «ان شعبنا ناضج بما فيه الكفاية وقادر على القيام بذلك، وهذا هو طريق الخروج من الازمة».

● وكانت الصحيفة نفسها قد نشرت يوم امس مقالا للدكتور يعقوب الجناحي، وهو كاتب وحقوقي من البحرين بعنوان: «الديمقراطية وحقوق الانسان والخصوصية الخليجية». واستعرض المقال في البداية قصة الصراع بين الشعب والحكومة في البحرين منذ حل الدستور قبل ربع قرن. وقال الكاتب: «ان وجود برلمان منتخب وانفراج سياسي نسبي في كل من البحرين والكويت لم يرض بعض الدول المجاورة بسبب تأثير تلك التطورات على الرأي العام فيها، ولهذه الاسباب تم حل المجلس الوطني». وكانت نظرية المؤامرة هي السائدة حينها في مواجهة وقمع اية حركة مطلبية في البحرين وفي دول المنطقة، حسب تعبير الكاتب. وقال المقال: «للخروج من هذه الدوامة الدامية باهظة الثمن الشعب والدولة على حد السواء، على الحكم ان يعتبر من التجربة المأساوية للعقود المنصرمة وان يحترم ارادة الشعب». واضاف: «كخطوة تمهيدية على هذا الطريق على الحكم توسيع الانفراج السياسي في البلاد باطلاق سراح جميع المعتقلين والمحكومين السياسيين وعودة جميع ا لمنفيين الى البلاد والسماح بمزيد من الحريات والحقوق الدستورية للصحافة والجمعيات المهنية والادبية والرياضية وغيرها من الجمعيات الاهلية... ان هذا الطريق وحده كفيل بفتح صفحة جديدة بين الحكم والشعب وخلق تآزر ووحدة وطنية راسخين في مجمع خال من التوتر والاحتقان اللذين ولدتهما تلك الممارسات التي دأب عليها النظام لعقود عديدة مخالفا بذلك الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان».

٢٥ سبتمبر

● لاحظ المراقبون في الاسابيع الاخيرة تكريسا لسياسة القمع وتكميم الافواه التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد منذ ربع قرن. جاء ذلك التكريس عبر عدد من المؤشرات الخطيرة التي حدثت في الايام القليلة الماضية. فقد استدعي الكاتب حافظ الشيخ صالح يوم امس للادلاء بأقواله امام قاضي التحقيق في إثر شكوى تقدم بها عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين. فقد تقدم الاخير ضد هذا المواطن البحريني متهما اياه بالقذف من خلال المقالات التي نشرت في جريدة «الراية» القطرية و «أخبار الخليج» البحرينية و «القدس العربي» التي تصدر في بريطانيا. وتطرقت المقالات الى اخفاق وزارة الاعلام ممثلة بالبابلي في تغطية حادثة الطائرة، بينما تطرق المقال الذي نشر في «القدس العربي» الى اسلوب تشكيل جمعية الصحافيين البحرينية التابعة لوزارة الاعلام. واعترض البابلي على وصفه بـ «المنبوذ» في بعض هذه المقالات. وأبدى عدد من المحامين والصحفيين استعدادهم لتقديم شهادات رسمية موثقة امام «كاتب العدل» تؤكد حقيقة ما وصف به البابلي، خصوصا بعد فشل ادائه الذريع في كارثة الطائرة المنكوبة الشهر الماضي، وان ذلك يعكس مشاعر قطاعات واسعة من المواطنين في البحرين. واعتبر تجرؤ البابلي على خطوته هذه مؤشرا للهجمة التي يتعرض لها الصحافيون البحرينيون لفرض المزيد من القيود على حريتهم في التعبير، ومحاولة لاعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الانتفاضة الشعبية المباركة. وثمة مؤشرات اخرى على ذلك، منها اقالة د. هلال الشايجي من رئاسة تحرير صحيفة «اخبار الخليج» بطريقة مهينة، والضغوط المفروضة على الصحافي علي صالح لمنعه من الكتابة. وقد عرض على الاخير الاختيار بين عموده اليومي او تحرير الصفحة الاقتصادية بالجريدة، مقابل تخفيض راتبه الشهري بمقدار النصف تقريبا. وقد عين مكانه في الصفحة الاقتصادية شخص سوداني يدعى عبد الرحيم فقيري. وكانت مقالات وتعليقات قد كتبت حول الوضع في البحرين مطالبة بشيء من الحرية والديمقراطية، الامر الذي لم يتحمله رئيس الوزراء فجاءت اجراءاته القمعية الاخيرة.

● وعلى صعيد آخر يتكرس الاستياء الشعبي من المهرجان الحكومي المزمع اقامته الاسبوع المقبل بالقرب من قبور الشهداء بالمنطقة الشمالية، وتتكرس معه مشاعر الغضب. ولوحظ اصرار العائلة الخليفية على اجبار المواطنين على المشاركة في ذلك المهرجان الذي يرى فيه المواطنون تحديا لمشاعرهم وحقيقة مواقفهم، وتلاعبا بالمال العام، واعتداء على حقوق اطفال المنطقة وحرياتهم، باجبارهم على الوقوف فترة طويلة على الشارع العام لاستقبال الامير برغم ارادتهم. وبعثت الحكومة رسائل رسمية الى الآباء لاجبارهم على السماح لأبنائهم بالوقوف على الشارع والتظاهر بالفرح. وتضاعف الشعور بالحزن والاستياء بسبب تزامن تلك المناسبة مع مناسبة دينية حزينة لأهالي المنطقة. وينظر المراقبون الى هذه التجربة الفاشلة باعتبارها مؤشرا على تكريس الحكم الاستبدادي في البلاد واجبار المواطنين على اظهار مشاعر مغايرة لحقيقة ما يدور في نفوسهم. وقال بعض المواطنين انها واحدة من اكبر الكوارث التي تحل بالبلاد عندما يجبر اهالي القتيل على التصفيق للقتلة، والابتسام بينما دموع الحزن تسيل من آماقهم. ان في ذلك تعذيبا ليس فوقه تعذيب.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «العرب» اليومية التي تصدر في لندن في عددها يوم الجمعية الماضية (٢٢ سبتمبر) مقالا للأستاذ هاني الريس، ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين ومقرها الدنمارك. وجاء في المقال الذي نشر بعنوان: البحرين: لماذا الاصرار على التمسك بأخطاء الماضي؟ وصفا لمعاناة شعب البحرين خلال ربع القرن الماضي اي منذ ان علق الامير السابق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني. وقال ان العائلة الحاكمة لم تلزم نفسها حتى الآن بأي موقف ايجابي تجاه المسألة الديمقراطية وعودة الدستور والحياة البرلمانية العامة، مشيرا الى ان الامير تراجع عن وعوده الاصلاحية التي اطلقها في بداية عهده قبل عام ونصف. وقال المقال: «ان الاصرار على تكريس سياسات الماضي ..... هو بمثابة التأكيد على معارضة الاسرة الحاكمة لاية تحولات جوهرية باتجاه عودة الديمقراطية وحكم القانون، واحترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين». وانتهى المقال الى القول: «يبقى السؤال: هل من المنطق والمعقول ان تدخل البحرين القرن الحادي والعشرين وهي ما زالت تحتفظ بسلطة وحكم الاسرة التي ترفض المشاركة الشعبية والاندماج الوطني على اسس دستورية وبرلمانية حديثة؟ ألم يحن الوقت الآن لتغيير وجه البحرين محليا وإقليميا وعربيا وعلى المستوى العالمي؟

٢٧ سبتمبر

● استعدادا للزيارة الاميرية المفروضة على ابناء المنطقة الشمالية شنت قوات التعذيب الليلة قبل الماضية حملة اعتقالات واسعة طالت عددا من المواطنين بمنطقتي الديه والسنابس. وعرف من بين المعتقلين كل من : محمد سلمان حسين، صالح الشيخ، علي يوسف. ولم تتوفر حتى الآن اسماء بقية المعتقلين. واعتبرت هذه الاعتقالات هدية العائلة الخليفية لابناء المنطقة قبيل الزيارة المفروضة على المواطنين بالقوة والابتزاز والتهديد. ويتوقع حدوث المزيد من الاعتقالات مع اقتراب الزيارة خصوصا مع تصاعد النقمة الشعبية ضد الممارسات الخليفية الهادفة لاهانة شعب البحرين وقمعه بأبشع الوسائل وأخبثها.

● وهناك الآن استياء كبير يتصاعد مع اقتراب موعد الزيارة الفارغة من اي محتوى والتي لا يمكن ان تؤدي الا الى المزيد من الشعور بالظلامة والاهانة. فلم يترك لابناء المنطقة تقرير موقفهم منها، بل اعتبرتها الحكومة قرارا حاسما مثل قرارات محكمة امن الدولة التي لا يمكن استئنافها. وفرض على المواطنين المشاركة فيها واظهار الفرح واخفاء مشاعرهم الحقيقية. واختير موعدها بحيث يتزامن مع الذكرى الخامسة للاعتصام الذي قام به القادة الشعبيون في الاول من اكتوبر ١٩٩٥. ففي تلك الفترة شهدت البحرين اكبر تجمع في تاريخها ضم اكثر من ٨٠ الف مواطن اجتمعوا من كل مكان للتعبير عن دعمهم لرموز الحركة الشعبية والمطالب المشروعة. ورأى المراقبون في التجمع المفروض على الشعب بالقوة امعانا في الظلم والاستعباد والاهانة لمشاعر ابناء البحرين.

لا يستبعد المراقبون ان يزداد الوضع توترا كردة فعل على السياسة الحكومية التي تهدف لفرض تغيير في المظاهر مع تجاهل حقيقة الوضع. وبدت مؤشرات ذلك من خلال بيان نشر في اليومين الماضيين بعنوان: «دعوة للصمود امام الظالمين»، ووقع البيان باسم «أبناء البلد المحرومين». ودعا البيان المواطنين الى ما يلي: الاعتصام في البيوت عصر يوم الزيارة (٢ اكتوبر) من الثالثة حتى الخامسة والنصف، غلق المحلات التجارية وقت الزيارة، وقف الانشطة الرياضية في المنطقة، تنبيه رؤساء المآتم الى خطورة هذه الزيارة وحثهم على عدم الالتزام بها، دعوة اولياء الامور لمنع اولادهم من حضور هذا التجمع وحثهم على الرجوع الى منازلهم بعد انتهاء الدوام.

● ويتوقع ان يكثف جهاز التعذيب اعماله العدوانية ضد ابناء البحرين خصوصا مع انتشار حالة الرفض بين المواطنين لهذه الاساليب التي تعتبر تحديا لمشاعرهم ومصادرة لحرياتهم وحقوقهم. وهناك حالة غليان في نفوس الشباب خصوصا ازاء محاولات العائلة الخليفية فرض اجواء توحي بانتصار جهاز التعذيب على ابناء البحرين. واعتبرت الاعتقالات التي حدثت في السنابس والديه في اليومين الماضيين مؤشرا لنوايا النظام العدوانية.

● واستمرارا لسياسة التشويش والتلاعب بالحقائق اصبحت الحكومة تتعامل مع المنظمات الحقوقية الدولية بالكذب الصريح والتزوير. ومن آخر هذه الاساليب ادعاؤها بان قانون امن الدولة السيء الصيت قد تم التوقف عن العمل به منذ فترة، وانه لا يستعمل الا في حالات خاصة. وطالبت المعارضة تلك المنظمات بالكتابة الى السلطات لاجبارها اما على التراجع عن تلك المقولة او تأكيدها كتابيا وعدم التلاعب بالالفاظ وتضليل الآخرين. وقالت اذا كان الامر كذلك، فعلى اي اساس تتم الاعتقالات التي لم تتوقف؟ ووفق اي قانون يستمر اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته؟

● وعلم من جهة اخرى ان النساء الثلاث اللاتي وقعن في أسر العائلة الخليفية قد أطلق سراحهن بعد ان قضين بضعة شهور وراء القضبان. وكانت تقارير عديدة اكدت تعرضهن لمعاملة وحشية خلال سجنهن، وانهن لقين من العذاب اصنافا خصوصا على يدي الجلادة الشهيرة موزة سلطان. واعتبرت هؤلاء النساء سبايا لدى آل خليفة الذين استحلوا دماء ابناء البحرين وممتلكاتهم واعراضهم واسترخصوها ظلما وعدوانا. وتطالب منظمات حقوقية دولية عديدة باطلاق سراح بقية المعتقلين فورا وبدون قيود او شروط.

رسالة الى أخ خارج الحدود

بعد التحية:

قرأت رسالتك فظننتك غريبا عما يجري في بلدي، وكأن السنين قد حرمتك من معرفة الواقع هنا. كان ساعي البريد يرتعش وهو يسلم الرسالة التي قرأها الادعياء مرارا قبل تسليمها. وما عساه ان يفعل وهو المستضعف الذي سحقته أقدام الطغاة منذ زمن. يمشي محني الظهر وقد بدت عليه آثار الشيخوخة ولما يبلغها بعد. يتنقل كل صباح حاملا هموم المستضعفين فوق ظهره، يحس بوجودها بين السطور، وان كان اي منهم لا يجرؤ على البوح بها. ظهره الذي أثقلته رسائل الناس اليوم، طالما تعرض لسياط الجلادين منذ سنين.

تحدث الي ذات يوم فقال: يا بني: عشت خمسين من الاعوام، ورأيت من عجائب الدهر ما أفقدني معرفة الحقيقة. لم تر عيني الا الاسى في عيون الصبية الذين صادر الحاكم فرحتهم، ولم أتحدث يوما مع أخ لي الا وشاطرني همومه وأصابني بالغضب. سمعت من أبي قصص «السخرة» وكيف كان الخليفي يستعبد اجدادي كالعبيد. كانت ظهورهم ممزقة من سياطهم، وأرجلهم متعفنة من طول السير ما بين المنامة والرفاع وهم يقودون دابة الطغاة. أحقا خرج فرعون من أهراماته وحكم اوالا من جديد؟ عرفت من همسات جدتي هول مأساتها منذ ان فتحت عينيها على الدنيا. ورأيت بعيني ما لا يمكن تصديقه، شبابا يساقون الى اقبية السجون بدون ذنب، وأطفالا تبكي عيونهم دماء بدل الدموع، يسلخ الجلاوزة ظهورهم بالمقارع، ويطلب منهم ان يمثلوا «الجريمة» بينما يقف الخليفي الحاقد يدير المسرحية ويقهقه كلما شهق طفل من شدة الاعياء والالم.

عشت من العمر سواد ايامه، وكان علي ان أقمع مشاعري كلما لحظت عيناي كوكبة من الاحرار تمشي نحو غرف التعذيب، يدفعها المرتزقة دفعا، والدماء تسيل من جوارحهم. ولطالما سألت نفسي: ما الذي فعلوه؟ أتذكر بوضوح عندما خرجت مع نفر من اخوتي في الشوارع هاتفين بسقوط الاستعمار، واهمين ان من يخلفه سيكون أرحم منه. فما أسوأ طالعنا عندما تربع على كرسي الملك من لا يرحم الضعفاء ولا يحب أهل هذه البلاد. أقسم لك يا أخي ان ابتلاءنا يفوق ما يتعرض له الآخرون. فرؤوسنا تداس كل يوم مرات ومرات، وكراماتنا تهان بدون رحمة، ويؤتى بالقتلة والسفاحين من كل حدب وصوب ليمارسوا بحقنا أشد التنكيل والعذاب. سمعت قصصا يندى لها الجبين، حيث يساق الابرياء الى المقاصل ظلما لتمزق أجسادهم بشفرات المعذبين وتكوى ظهورهم بالمكاوي وتعلق أجسادهم كالاغنام المسلوخة. يخرج من بقي من الاطفال على قيد الحياة من غرف التعذيب وقلوبهم تكتوي بنار الظلم، ويمعن الطاغية في ظلمهم وارهابهم، فيطلب منهم استعطافه للخروج من غياهب السجون بعد قضاء سنوات فيها، وبعد ذلك، لا يخجل هؤلاء القتلة من اجبار الاطفال والشيوخ على توقيع «شهادات ولاء» للسفاحين. ومن لا يفعل ذلك فلينتظر هو وأهله شر العذاب.

كنت أظن ان جميل العلي سوف يكون آخر الشهداء، وان الحاكم سوف يرعوي عن ظلمه ويسعى للتصالح مع مواطنيه، لكنني رأيت اجساد الشباب تتساقط مع مرور الوقت، فاذا بالطفل يستشهد بأوامر الطاغية، وتلحقه امرأة كريمة وشيخ طاعن وشاب في مقتبل العمر. ويطلب من ذويهم بعد ذلك ان يسبحوا بحمد هذا الطاغية ويشكروه على ما فعل بفلذات اكبادهم. رأيت جسد سعيد الاسكافي الممزق فظننت ان الكون سينقلب رأسا على عقب، فهل ثمة انسان يفعل ببشر آخر هكذا؟ لكن المأساة تواصلت، فاذا بجسد نوح يؤكد شراسة الحاكم ودمويته وتعطشه للدماء. أتراني أستطيع ان أنسى بني قومي وأهلي الذين مزقتهم مباضع الجلادين وسيقوا الى الموت زمرا ووحدانا؟ هددني الجلاوزة بالسجن والتعذيب وربما القتل او الابعاد، فظننت انني وحيد قومي في تلك المحنة. لكنني رأيت في الزنزانة معي خلقا كثيرا، ولكل منهم قصته ومعاناته. جمعت أمري وتوكلت على ربي وشكوت له ما رأيت من ظلم وتعذيب. ودعوت الله من كل قلبي بان يسدل ستارا على هذا العهد البائس ويستبدله بشيء من العدل والرحمة. دعائي امام المقتدر الجبار، وأملي ان يستجاب.

كان اخوتي يئنون بعد كل وجبة تعذيب، بينما كان أهلهم يقرأون القرآن ويصلون لربهم ويتضرعون اليه من اجل سلامتهم، كنت أشعر، عندما أرى ما حل باخوتي، انني اقلهم معاناة، وان كانت آثار السياط على ظهري وسواعدي وجنبي. لن أشكو في دنيا غاب عنها العدل وانتشر فيها الظلم واصبح القاتل رمزا للبطولة، بينما قمع الاحرار وسيقوا الى غرف التعذيب وبقي الحاكم مبتسما يكرع نخب الانتصار على من لا سلاح لهم سوى ايمانهم بقضيتهم وانسانيتهم. سلام ايها الاخ العزيز المبعد عنا، ولتعلم ان الليلة شبيهة بالبارحة وان القتلة ما يزالون ينكلون بالاحرار.

باقون ها هنا

ها هنا أينعت الأثمار واخضرّ الجنا
وخميلات بعالي الدوح طالت أغصنا
وحمامات تباهت واستبانت ألحنا
هذلت حينا وناجت بعد ذاك الأفننا
هاهنا كوكبة الأحرار أحيت مجدنا
تتهادى كلما شمت نسيماً أحسنا
بينها والشعب عهد أن تحامي الوطنا
عبرت جسراً إلى الله وخاطت كفنا
رفضت أن تنحني ثم استقامت كالقنا
جاهدت بالنفس فاقت للمعالي زمنا

أيها الطاغي رويدا أنت لن تبقى هنا
لا ولن تقهر شعبا ثائراً محتقنا
ما اشتكى يوما لغير الله ظلما أو عنا
فلهذي الأرض تاريخ تجلى علنا
في ثراها العلم، للأخيار كانت سكنا
لا تسل عما دهانا إن فينا شجنا
نتعالى فوق جرح نازف من دمنا
وننادي فجرنا الآتي ضياء وسنا
فلعل الله يأتي بالهنا في غدنا
حسبنا أن لنا حقا هنا مرتهنا
فجرنا المشرق آت، وسنبقى ها هنا

التغيير المطلوب لا يمكن تجاوزه - التتمة من ص ١

الخليفية للتنازل عن كل مظاهر «الانفتاح» التي طرحها الامير في الثمانية عشر شهرا الاخيرة. ولضمان موقف الدول الغربية الصديقة قامت ببعض الاجراءات التي من شأنها تخفيف الضغوط الخارجية مثل اطلاق بعض السجناء الذين انتهت مدد احكامهم او الموقوفين بدون تهمة او محاكمة. واعلنت عن تشكيل لجنة لحقوق الانسان لم تقم بأي شيء حتى الآن. لكنها فشلت في الرد على طلب رسمي تقدم به ١٨ مواطنا ومواطنة من نشطاء حقوق الانسان بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان. وسوف يكون موقف الحكومة من هذا الطلب مؤشرا على مدى جديتها في التعاطي مع القضية. لكن جهات حقوقية دولية اعربت عن استيائها من استمرار القمع، ورفض الحكومة تطوير قوانين البلاد لتتلاءم مع المعايير الدولية لحقوق الانسان. واشاروا الى قيام الحكومة في الفترة الاخيرة بايهام المنظمات الدولية بانها جمدت العمل بقانون امن الدولة، وكيف انها سعت لتضليلهم بشكل واضح، مع استمرار الاعتقالات التعسفية في مناطق واسعة من البلاد واستمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته.

وثمة تساؤلات كثيرة تدور حول موقف الدول الصديقة للعائلة الخليفية خصوصا بعد ان اثبتت تجربة الثمانية عشر شهرا الماضية خلو وفاض الامير وحاشيته من برنامج اصلاحي واضح. ويتركز بعض الاسئلة حول معنى التخلي الكامل عن بعض المفردات التي كانت تحسب لصالح الحكومة في مجال الحريات. هذه الدول يجب ان تعي ان تعيين يهودية ومسيحي لعضوية مجلس الشورى محاولة مفضوحة للتشويش على واقع الاستبداد، ولا يعبر عن احترام العائلة الحاكمة للقوانين. فليس المطلوب اجراءات خاضعة لأشخاص المسؤولين بل محكومة بقوانين البلاد ودستورها.

بعد هذا، فهل يمكن التعويل على النظام القائم لادخال اي اصلاح سياسي معقول؟ هذا السؤال هو الذي يدور في اذهان المهتمين بالشأن البحريني خصوصا ان منطقة الخليج تشهد بعض التحرك باتجاه الانفتاح والتغيير. فسلطنة عمان اجرت انتخابات محدودة الشهر الماضي، لكن ذلك يعتبر تطويرا للوضع السياسي، بينما تصر حكومة البحرين على العودة الى ما كان الوضع عليه قبل مائة عام. هذه الحقائق تجعل ابناء البحرين اكثر اصرارا على نيل حقوقهم المشروعة وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني. ولا يرون ان نظام مجلس الشورى الحالي يهمه من قريب او بعيد. انه يطالب بحقوقه المنصوص عليها دستوريا ولا يريد عطايا من احد. هذه هي الرسالة التي يجب ايصالها الى رموز الحكم في البحرين بدون مواربة او مداراة. ففي ذلك خدمة لحقوق الانسان ودعم للحرية ومنع لتعمق الاستبداد والديكتاتورية في منطقة مهمة للعالم. وسوف يتحقق ذلك بعون الله، لان الاستبداد لا يمكن ان يدوم.